

## الركود التضخمي في الجزائر دراسة اقتصادية تحليلية للفترة (1980-2019)

### Stagflation in Algeria: analytical economic study (1980-2019)

نادية العقون<sup>1</sup> ( جامعة باتنة 1 )، nadia.laggoun@univ-batna.dz

2021-02-20	تاريخ القبول	2020-10-03	تاريخ الاستلام
------------	--------------	------------	----------------

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1980-2019)، والكشف عن الأسباب الكامنة وراء حدوثها، حتى يمكن وضع الحلول والاجراءات اللازمة لمعالجتها، وذلك باستخدام مؤشر الركود التضخمي، وتتبع تطور كل من معدل البطالة ومعدل التضخم خلال فترة الدراسة.

وقد تم التوصل إلى أن الاقتصاد الجزائري عانى من مشكلة الركود التضخمي منذ فترة طويلة مضت، وأن فترات الركود التضخمي ليست متساوية عبر الزمن. كما تم التوصل إلى أن الأسباب الجوهرية لحدوث مشكلة الركود التضخمي تكمن في تضارب السياسات الاقتصادية، المالية والنقدية، وفي الاختلالات الهيكلية المرتبطة بطبيعة وهيكل الاقتصاد الجزائري الذي يغلب عليه الطابع الريعي.

#### الكلمات المفتاحية:

الركود التضخمي؛ التضخم؛ البطالة؛ الركود؛ أسعار النفط.

#### Abstract

This paper aims to study and analyze the phenomenon of stagflation in the Algerian economy during the period (1980-2019), and to reveal the reasons behind their occurrence, so that possible solutions and procedures can be put in place to address them, using the stagflation index and the tracking of the development of the unemployment and inflation rates during the study period. Our findings show that the Algerian economy suffered from the problem of stagflation since long ago, and the periods of stagflation are not equal in time. It was also concluded that the main reasons for the occurrence of the stagflation problem lie in the inconsistency of the economic, financial and monetary policies, and also in structural imbalances related to nature and the structure of the Algerian economy which is mainly a rentier economy.

#### Keywords:

stagflation; inflation; unemployment; recession; oil price.

\* المؤلف المرسل

## مقدمة

يعد الركود التضخمي (Stagflation) من أخطر الظواهر الاقتصادية التي تواجه الاقتصاديات المتقدمة والنامية على السواء؛ نظرا لأبعادها وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وهي ظاهرة حديثة ظهرت في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية في عقد السبعينيات من القرن الماضي، و توضحت معالمها أكثر بعد عام 1971 أي بعد انهيار نظام "بريتن وودز". وقد دخلت اقتصاديات البلدان الرأسمالية مرحلة الركود التضخمي، حيث يسير التضخم جنبا إلى جنب مع ارتفاع نسبة البطالة، وهو ما يعني انتفاء العلاقة التبادلية بينهما حسب منطق الاقتصادي "فليبس" (W. Phillips) (انظر الهامش 1)، لتصبح ظاهرة الركود التضخمي واحدة من الظواهر الأكثر إثارة للجدل ونقطة خلاف بين مختلف التيارات والمدارس الفكرية التي استهدفت تفسير هذه الظاهرة وتحديد أسبابها وكيفية تجنبها وتقليل الأضرار الناجمة عنها. إلا أن أيا من تلك المدارس لم تتوصل إلى تفسير واضح وشامل لتلك الظاهرة، ولعل هذا التباين في الآراء يجعل من الصعب تحديد الأسباب الكامنة وراء حدوثها دون دراسة متأنية للاقتصاد الذي يعاني منها، ومن خلال ذلك فقط يمكن تحديد أكثر العوامل فاعلية في التأثير على هذه الظاهرة.

## إشكالية الدراسة

على ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: ما هي الأسباب الحقيقية الكامنة وراء مشكلة الركود التضخمي في الجزائر خلال الفترة (1980-2019)؟  
ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

- ماذا نعني بظاهرة الركود التضخمي؟ وكيف يتم رصدها والكشف عنها؟
- ما تفسير ظاهرة الركود التضخمي لدى مختلف مدارس الفكر الاقتصادي؟
- ما علاقة مشكلة الركود التضخمي بهيكل وطبيعة الاقتصاد الجزائري؟

## فرضيات الدراسة

- ترتكز الدراسة على الفرضيات الآتية:
- إن سيطرة الطابع الريعي على الاقتصاد الجزائري و الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها، تمثل الأسباب الرئيسة لحدوث مشكلة الركود التضخمي.
  - تختلف فترات الركود التضخمي في الجزائر من حيث مدتها باختلاف الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد.

## أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذا البحث من خطورة مشكلة الركود التضخمي، التي تعاني منها معظم اقتصاديات العالم المعاصر والتي تعبر عن وجود خلل هيكلي في قطاعات هذه الاقتصاديات، وأن تحديد العوامل المفسرة لها هو بمثابة الخطوة الأولى للعلاج. كما تستمد هذه الدراسة أهميتها من قلة الدراسات التي تناولت موضوع الركود التضخمي في الاقتصاد الجزائري.

## أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى الكشف عن وجود ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد الجزائري، مع بيان أهم الأسباب والاختلالات المؤدية إلى حدوثها، واستخلاص الإجراءات التي يتوجب على الحكومة اتباعها لمعالجتها.

## منهج الدراسة

بالنظر إلى طبيعة الموضوع وبغية التوصل إلى تحقيق الأهداف المسطرة للدراسة تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لإبراز الوقائع والحقائق التي تمثل مشكلة البحث. وذلك بناء على مراجعة الأدبيات الاقتصادية وما تتضمنه الدراسات في هذا الصدد، وبالاعتماد على البيانات الإحصائية المستقاة من مصادر التوثيق والمعلومات الرسمية.

## الدراسات السابقة

حظيت ظاهرة الركود التضخمي باهتمام واضح في الأدب الاقتصادي، ترجمت في عدة دراسات نظرية وتطبيقية، نلخص بعضها فيما يأتي:

1. دراسة بن بوزيان جازية (2005-2006)، بعنوان: "التضخم الركودي في الجزائر دراسة

قياسية": هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن واقع ظاهرة الركود التضخمي في الجزائر، من خلال تتبع تطور ظاهرتي التضخم والبطالة، والوقوف على دلالاتهما، وذلك بالاستعانة بالدراسة القياسية من خلال اختبار علاقات التكامل المتزامن واتجاه العلاقة السببية بين المؤشر العام للأسعار CPI والكتلة النقدية M من جهة، ومعدل البطالة ومعدل التضخم من جهة أخرى. وقد تم التوصل إلى عدم وجود علاقة سببية بين معدلات التضخم ومعدلات البطالة في الجزائر.

2. ابراهيم لطفي عوض (2002)، بعنوان "ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد المصري دراسة تحليلية"

هدفت الدراسة إلى تحديد الأسباب الرئيسة لظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد المصري. وقد خلصت الدراسة إلى أن الركود التضخمي في الاقتصاد المصري يمكن إرجاعه إلى عدة عوامل يتعلق بعضها بارتفاع تكاليف الإنتاج، ويتعلق بعضها الآخر بالتغيرات الهيكلية. حيث أدى استخدام الأساليب الإنتاجية الحديثة كثيفة رأس المال إلى تصاعد معدلات البطالة، وفي الوقت ذاته، أدى ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب ارتفاع تكاليف السلع الوسيطة إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.

3. زاهد قاسم الساعدي، وسامي عبيد التميمي (2017)، بعنوان: "التضخم الركودي في العراق خلال المدة (1990-2013)"

هدفت الدراسة إلى تفسير العلاقة المركبة بين التضخم والبطالة في الاقتصاد العراقي، الأمر الذي يمكن أن يساعد على اتخاذ التدابير اللازمة من قبل السلطات

المتخصصة في رسم السياسة الاقتصادية. وقد خلصت الدراسة إلى أن الاختلالات الهيكلية هي السبب الرئيس في حصول المشكلة، وهذه الاختلالات هي: اختلالات الهيكل الإنتاجي و اختلالات التجارة الخارجية واختلالات سوق العمل.

4. مضر معلا يوسف (2015)، بعنوان "الركود التضخمي في الاقتصاد السوري خلال الفترة(2000-2010)

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهم أسباب مشكلة الركود التضخمي في الاقتصاد السوري، والبحث عن الإجراءات الواجب اتباعها لمعالجة الاقتصاد. وقد توصلت الدراسة إلى أن ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد السوري ظهرت نتيجة تضارب السياسات الاقتصادية النقدية والمالية للحكومة، حيث يتميز الاقتصاد بأنه اقتصاد موجه تحتكر فيه الحكومة، وبحرية مطلقة، إدارة وتنظيم سياساتها الاقتصادية والمالية والنقدية لكونها غير مضطرة لمواجهة أي تقويم عملي أو مساءلة تقارن الأهداف المعلنة مع النتائج الفعلية المحققة على أرض الواقع.

5. محمد خليل البحيصي (2018)، بعنوان: "ظاهرة الركود التضخمي في الدول المتقدمة بين النظرية والتطبيق"

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن الأسباب الرئيسة لظاهرة الركود التضخمي في الدول المتقدمة، من خلال تأثير عمليات التداول في سوق العملات الأجنبية، وذلك باستخدام بيانات السلاسل الزمنية للاقتصاد الأمريكي والبريطاني خلال الفترة (1975-2016). وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين كل من أسعار الفائدة وعرض العملات وصافي العجز والفائض في الميزانية العامة مع معدل الركود التضخمي.

ولعل ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة هو أنها من الدراسات القليلة التي تناولت مشكلة الركود التضخمي في الاقتصاد الجزائري، حيث إنه رغم وجود عديد الدراسات التي تناولت مشكلتي التضخم والبطالة وحاولت تحديد العلاقة بينهما، إلا أن الدراسات المتعلقة بتزامن مشكلتي البطالة والتضخم في آن واحد (مشكلة الركود التضخمي) قليلة جدا، كما أنها لم تنته إلى تحديد أسباب هذه الظاهرة في الاقتصاد الجزائري.

## هيكل الدراسة

للإجابة على إشكالية الدراسة تم تناول المحاور الآتية

المحور الأول

الإطار النظري لظاهرة الركود التضخمي والنظريات المفسرة لها.

المحور الثاني

نشأة وتطور ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد الجزائري.

المحور الثالث

أسباب الركود التضخمي في الاقتصاد الجزائري.

## الإطار النظري لظاهرة الركود التضخمي والنظريات المفسرة لها

نظرا لكون الركود التضخمي ظاهرة مخالفة لتنبؤات النظرية الاقتصادية بعامية والنظرية الكينزية بخاصة التي أكدت على العلاقة التبادلية بين التضخم والبطالة، فقد وجب علينا أولا التطرق لأهم تلك الآراء قبل الخوض في مشكلة الركود التضخمي.

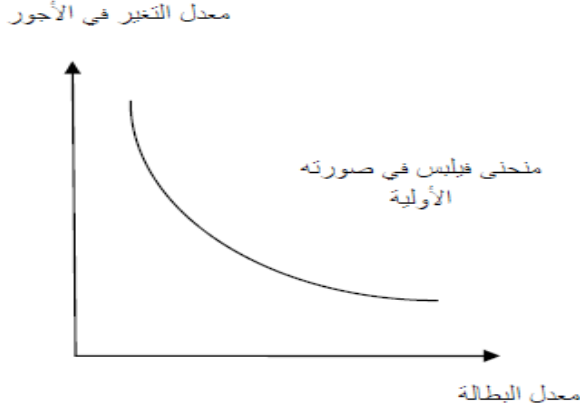
## 1. العلاقة العكسية بين البطالة والتضخم ومنحنى فليبس

يفترض التحليل الكلاسيكي أن التضخم يمكن أن يحدث بسبب الزيادة في العرض النقدي، أما البطالة الإجبارية فلا يمكن أن تحدث في ظل افتراض مرونة الأجور، وإن كان من الممكن حدوث بطالة اختيارية ترجع إلى عدم رغبة العمال في العمل عند مستوى الأجور السائدة وهي بذلك تمثل بطالة مؤقتة.

أما وفق التحليل الكينزي، فإن التضخم والبطالة يمكن حدوثهما ولكن ليس بشكل متزامن، فإما أن يحدث التضخم وإما أن تحدث البطالة، والأمر يتوقف على العلاقة بين الطلب الفعال من ناحية، وحجم الموارد العاطلة من ناحية أخرى، ففي حالة التشغيل الكامل تؤدي الزيادة في الطلب الفعال إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وحدوث التضخم، أما في حال وجود موارد عاطلة فإن الزيادة في الطلب الفعال تؤدي إلى زيادة التوظيف مع حدوث تضخم جزئي.

وقد جاء تحليل فليبس (W. Phillips) عام 1958 ليساعد في ترسيخ صحة التحليل الكينزي من أن الأزمة الاقتصادية التي تسود في الاقتصاد الرأسمالي هي أزمة أحادية الجانب (عبد الكريم، 2015، الصفحات 29-30)، حيث طور فليبس رسماً بيانياً يعرض المعدل السنوي للنمو في الأجر في الاقتصاد البريطاني للفترة (1861-1957)، وعلاقته بمعدل البطالة (هلال والجنابي، 2010، ص 89).

### الشكل رقم (1): منحنى فليبس في الأجل القصير



المصدر: قنوني حبيب، بن عدة محمد، وريفي مليكة. (2014). "البطالة والتضخم في الجزائر-دراسة العلاقة بين الظاهرتين 1990-2013". مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، (11)، ص112.

يبين الشكل أعلاه العلاقة العكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم في الأجر كمؤشر لمعدل التضخم (الأجور تمثل نسبة هامة من التكاليف وبالتالي الأسعار). وقد فسر فليبس تلك العلاقة العكسية بما يحدث في مراحل الدورة الاقتصادية، ذلك أنه في فترات الرواج الاقتصادي يزيد مستوى الطلب الكلي بمعدل كبير، فتسعى المؤسسات إلى زيادة إنتاجها من خلال تشغيل المزيد من الأيدي العاملة (انخفاض معدل البطالة) وبأجور مرتفعة نسبياً (بونوة، 2009-2010، الصفحات 20-21). بينما في فترات الانكماش الاقتصادي يكون الطلب على اليد العاملة منخفضاً ومعدل البطالة مرتفعاً، ومن ثم تكون قدرة العمال على المطالبة برفع الأجور محدودة ويتناقص معدل زيادة الأجور، كما يوضحه الانحدار السالب للمنحنى.

ورغم أن الدراسة الأصلية لفيليبس كانت عن العلاقة بين معدل التضخم في الأجر النقدي ومعدل البطالة، إلا أن عدداً من الاقتصاديين قاموا بتحويل العلاقة بين الأجر النقدي والبطالة إلى علاقة بين التضخم والبطالة (عوض، 2002، ص56). كما قام كل من بول سامويلسون (Pualsamuelson) وروبرت سولو (Robert Solow)، بتطوير هذه الفكرة وتوصلوا إلى وجود علاقة عكسية غير خطية بين معدل التضخم ومعدل البطالة (عبد الكريم، 2015، ص31).

### 2. العلاقة الطردية بين التضخم والبطالة وظاهرة الركود التضخمي

انتقل الاقتصاد الرأسمالي المتقدم من مرحلة الانتعاش وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في أثناء الفترة الممتدة من بعد الحرب العالمية الثانية حتى أواخر الستينيات (الثلاثون الخالدة)، إلى مرحلة تدهور الأوضاع الاقتصادية وتعايش البطالة مع التضخم، وهو ما يعرف في الأدبيات الاقتصادية بالركود التضخمي، حيث لم تعد البطالة والتضخم مرتبطة إلى حد ما بالظروف والعمر

الزمني للدورة الاقتصادية (البحيبي، 2018، ص14)، بمعنى تداخل مرحلتي الركود والرخاء في مرحلة واحدة. وبذلك أصبحت هذه المجتمعات تعاني من البطالة (وهي سمة مرحلة الركود في الدورة الاقتصادية)، وتعاني في الوقت ذاته من التضخم (كسمة مرحلة الرخاء) (كنعان، 2011، ص291). وهنا نشير إلى أن السياسي البريطاني "بان ماكلويد" هو أول من صاغ المصطلح عام 1965 بقوله: "لدينا حالة تضخم في جانب وتوقف للنمو في جانب آخر، لذلك فإننا نعاني ركوداً تضخيمياً" (يوسف، 2015، ص289).

فيقصد بالركود التضخمي "الوضع الذي يتزامن فيه وجود معدلات مرتفعة للتضخم والبطالة في آن واحد" (سيجل، 1987، ص608). إذ وبدلاً من أن يتوافق زمنياً كل من تضخم الطلب وتضخم التكلفة ليحدثا تلك العلاقة العكسية بين البطالة والأسعار كما في منحنى "فليبس"، فإن التوافق الزمني هنا يكون بين انكماش الطلب الكلي كسبب لحدوث البطالة وبين تضخم النفقة كسبب لحدوث التضخم. وعندما يحدث مثل هذا التوافق الزمني فإن العلاقة لا بد أن تكون طردية بين البطالة والتضخم، وأن السبب المنشئ للتغير في كل منهما يختلف عن الآخر (البحيبي، 2018، ص40).

وإجمالاً، فإن الركود التضخمي هو اجتماع نقيضين كان علم الاقتصاد ولفترة طويلة يفترض استحالة اجتماعهما هما الركود والتضخم. وهو يعبر عن خلل هيكلي في قطاعات الاقتصاد، ينجم عن تضارب السياسات المستخدمة التي يؤدي بعضها إلى زيادة الإنفاق العام وزيادة الطلب وإحداث زيادة في معدلات التضخم، ويؤدي بعضها الآخر إلى انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال وتراجع حجم الاستثمار الذي يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة في صفوف العمال وعناصر الإنتاج (يوسف، 2015، ص287). ولعل عمق الأزمة وحدتها يكمن في تزامن ارتفاع معدلات البطالة مع الارتفاع في معدلات التضخم، مما يجعل من الصعب مواجهة هذه المشكلة، وذلك لأن السياسات المتبعة لمواجهة الركود والبطالة تتعارض مع السياسات المتبعة للسيطرة على التضخم.

ويعزى حدوث الركود التضخمي في البلدان الرأسمالية في السبعينيات من القرن الماضي إلى عدة أسباب نحصرها فيما يلي (النظرية الماركسية اللينينية، 1976، الصفحات 304-503):

- الثورة العلمية والتقنية التي أدت إلى تدهور بعض القطاعات القديمة وارتفاع البطالة.
- يعدّ احتدام مشكلة تصريف السلع إلى حد كبير السبب في الوضع المتذبذب للإنتاج الصناعي والبطالة المزمنة، إضافة إلى انكماش الحدود الجغرافية للسوق الرأسمالية الدولية كنتيجة لنشوء المعسكر الاشتراكي.
- التضخم المالي المتزايد للدولار، نتيجة الإصدار المفرط للنقود الورقية، وبخاصة لغرض تغطية النفقات الحربية الباهظة.

### الركود التضخمي في الجزائر دراسة اقتصادية تحليلية للفترة (1980-2019)

- الإجراءات النقدية التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية في بداية السبعينيات المتمثلة في قرارها بوقف تحويل الدولار إلى ذهب، وتخفيض الدولار لتشجيع التصدير وإعاقة الاستيراد للسلع الأجنبية في السوق الأمريكية.
- أزمة الغذاء العالمية التي بدأت مع مطلع السبعينيات من القرن الماضي وبلغت ذروتها عام 1974 (عبد الكريم، 2015، ص22).
- سياسة أمريكا التوسعية في مجال الخدمات المرتبطة بالاعتبارات السياسية والاجتماعية، كمعالجة مشكلة المشردين والعاطلين عن العمل.
- أدى ارتفاع أسعار النفط عقب الصدمة النفطية الأولى والثانية (1973-1979)، إلى زيادة أسعار السلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية على حد سواء. كما أسفر كل من تدهور القدرة الشرائية للمواطنين، ونقص ربحية الشركات نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج، إلى انخفاض حجم النشاط الاقتصادي وارتفاع معدل البطالة (عوض، 2002، ص65).
- نمو الأجور الاسمية بشكل مستقل عن حجم الطلب الكلي وظروف أسواق العمل، وبمعدلات أعلى من معدلات إنتاجية العمل. ويعود السبب الرئيس لنمو الأجور إلى إصرار النقابات العمالية المستمرة على زيادة الأجور حتى في فترات تراجع النشاط الاقتصادي (البيحيصي، 2018، ص41).
- السياسات السلبية المتخذة من طرف مختلف الدول لمواجهة الأزمة، حيث لجأت الدول الصناعية إلى خفض نسبة القروض ورفع معدلات الضرائب على الشركات، ما أدى إلى انخفاض الإنتاج والنشاط الاقتصادي. ومن زاوية أخرى، أدت الإجراءات التمويلية التي اتبعتها الحكومات بهدف إنعاش اقتصاداتها من خلال آلية تنشيط الطلب الفعال إلى ظهور حالات تضخمية.

### 3. مؤشر الركود التضخمي

لأجل قياس الركود التضخمي في اقتصاد ما، يعتمد الاقتصاديون على مؤشر مركب من مجموع معدلي التضخم والبطالة، وهذا المؤشر يسميه البعض معدل الكساد التضخمي أو معدل الركود التضخمي، ويسميه البعض مؤشر الاضطراب، حيث إن:

$$\text{stag} = \text{inf} + \text{un}$$

حيث إن: stag: معدل الركود التضخمي.

inf: معدل التضخم.

un: معدل البطالة.

استنادا إلى المؤشر السابق لرصد معدل الركود التضخمي، نستطيع أن نقرر أن اقتصاد دولة ما يعاني من ركود تضخمي في حالة تجاوز معدل الركود التضخمي النسبة 8%، بشرط تصاعد كل من معدل التضخم ومعدل البطالة. أي أن يكون معدلا التضخم والبطالة أكبر من 4%، بصرف النظر عن حالة كل منهما من حيث الزيادة أو النقصان أو الثبات (عوض، 2002، الصفحات



27-28). وذلك لأن بعض الاقتصاديين يرون أن معدل البطالة عند (4 %) هو معدل طبيعي وهو لا يعني أن الاقتصاد لا يعمل عند مستوى التشغيل الكامل. كما أن وصول معدل التضخم إلى (4 %) كحد أقصى لا يشكل بالضرورة خطراً على الاقتصاد، وذلك لما له من آثار إيجابية على مستوى الإنتاج والتوظيف في الاقتصاد (البحيصي، 2018، ص18).

#### 4. الركود التضخمي في الفكر الاقتصادي

شهد عقد السبعينيات من القرن الماضي الحويلة التراكمية لتفاقم عوامل عدم الاتساق في النظام الرأسمالي العالمي، بدءاً بأزمة النظام النقدي الدولي، مروراً بارتفاع أسعار النفط، لينتهي العقد بتفاقم مشكلات المديونية للاقتصاديات النامية المدينة. وفي هذه البيئة الدولية المضطربة ظهرت وتفاقت أزمة الركود التضخمي في الاقتصاديات الرأسمالية لتثبت عجز التحليل الكينزي عن تفسيرها ومعالجتها، الأمر الذي عزز مكانة المدارس الاقتصادية الأخرى في تحليل الأزمات الاقتصادية التي يمر بها النظام الرأسمالي (عبد الكريم، 2015، ص19).

فيرى اقتصاديو المدرسة النقدية وعلى رأسهم ميلتون فريدمان (Friedman) أن السبب الجوهرى للكساد التضخمي الذي أصاب الدول الصناعية يرجع إلى السياسات النقدية والمالية التوسعية (سياسة النقد الرخيص) التي لجأت إليها حكومات الدول الغربية في ضوء الوصفة الكينزية بهدف تحفيز الطلب الكلي واحتواء الكساد الاقتصادي. فهذه السياسات التوسعية من وجهة نظر النقديين نجم عنها ارتفاع في معدلات التضخم، وعند محاولة إيقاف التضخم كانت النتيجة تصاعداً في معدلات البطالة، مع بقاء معدلات تضخم عند مستويات مرتفعة (عوض، 2002، الصفحات 30-31). كما يعتقد أنصار هذه المدرسة أن عجز الموازنة العامة للدولة من أهم مصادر الإفراط في عرض النقود، وعليه فلا بد أن تولى أهمية خاصة للقضاء على هذا العجز. وهو ما يتطلب "كبح جماح النشاط الاجتماعي" للدولة، وما يرتبط بذلك من مدفوعات تحويلية متنوعة (زكي، 1998، ص 423).

في حين يعتقد رواد مدرسة التوقعات الرشيدة أنه لا يوجد تبادل بين البطالة والتضخم لا في الأجل القصير ولا في الأجل الطويل، وأن مشكلة الركود التضخمي تعود إلى المفاجآت السعرية التي تحدث في الاقتصاد، والتي تعني انحراف السعر الواقعي عن السعر المتوقع. وهذا الانحراف في الأسعار يحدث إما بسبب مفاجآت السياسة غير المتوقعة أو بسبب صدمات العرض والطلب. فمفاجأة السياسة هي عبارة عن صدمة طلب ناجمة عن السياسة النقدية والمالية المرتقبة، أما صدمات الطلب والعرض فهي تغيرات غير متوقعة في الطلب والعرض الكليين (البحيصي، 2018، الصفحات 31-32).

وقد رفض أيضاً أنصار مدرسة اقتصاديات جانب العرض المنطق الذي يقوم عليه منحى فيليبس، مؤكداً أن حدوث الركود التضخمي في السبعينيات كان مرجعه الأساسي تطبيق الأفكار الكينزية التي تستهدف في المقام الأول تحفيز الطلب الكلي والخروج بالاقتصاد من حالة الركود. وتفسير ذلك هو أن تحفيز الطلب الكلي تم من خلال زيادة نطاق التدخل الحكومي في

الاقتصاد القومي عن طريق زيادة حجم النفقات العامة. وقد تم تمويل الزيادة في النفقات العامة من خلال زيادة معدلات الإصدار النقدي ورفع معدلات الضرائب. وفي حين أدت الزيادة في المعروض النقدي إلى حدوث التضخم، أدت الزيادة في الضرائب إلى التأثير السلبي على الاستثمار، ومن ثم معدلات النمو الاقتصادي ومنه ارتفاع معدلات البطالة (عوض، 2002، ص 47). أما بالنسبة للمدرسة المؤسسية فإن ظاهرة الركود التضخمي نشأت في الاقتصاد الرأسمالي نتيجة وجود قوتين (مؤسستين)، وهما قوة الاحتكارات وقوة النقابات العمالية. وفيما يتعلق بالقوة الأولى، يرى "جون كيث جالبريث" (J.K. Galbraith) أحد رواد هذه المدرسة، أن القوى التي كانت تعمل في الماضي وتعزز الاتجاهات نحو هبوط الأسعار كما هي الحال في المنافسة الكاملة قد تعطل مفعولها، وذلك نظرا للطبيعة الاحتكارية التي تمارسها المؤسسات الكبيرة التي لديها القدرة على رفع الأسعار بالرغم من النمو الذي يحدث في إنتاجية العمل. أما بالنسبة لقوة النقابات العمالية فيرى "جالبريث" أن ارتفاع أسعار السلع والخدمات يؤدي إلى انخفاض الأجور الحقيقية للعاملين، مما يدفع العمال من خلال نقاباتهم إلى فرض زيادات في الأجور، ومن ثم تقوم المؤسسات لما لها من قوة احتكارية بنقل عبء هذه الزيادات إلى الأسعار مرة أخرى، وهذا ما يطلق عليه بالحركة التراكمية للأجور والأسعار (البحيصي، 2018، الصفحات 33-34). وللخروج من هذه الأزمة يرى "جالبريث" ضرورة لتدخل النشاط للدولة في الحياة الاقتصادية، وهو يدعو إلى نوع من الرقابة على الأجور والأسعار حتى يمكن السيطرة على التضخم من ناحية، وتهيئة المناخ المناسب لارتفاع بمعدلات النمو من ناحية أخرى (عبد الكريم، 2015، ص 40).

وبالنسبة للكينزيين الجدد فإنهم يعتقدون أن مشكلة الركود التضخمي يعود إلى طبيعة الصدمات التي حدثت منذ بداية السبعينيات، وفي مقدمتها ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج الخاصة بالمشروعات بسبب النمو السريع في الإنتاج الصناعي وارتفاع أسعار البترول، إضافة إلى إصرار نقابات العمال على زيادة الأجور النقدية. وأمام هذا الارتفاع الحاد في معدلات التضخم لجأت الحكومات الغربية إلى سياسات انكماشية، بما لها من تأثير مثبط على الاستثمار والإنتاج (البحيصي، 2018، ص 33).

وفي المقابل يرى رواد المدرسة الهيكلية أن ظاهرة الركود التضخمي تجد تفسيرها في التقدم الهائل في الأساليب التقنية وما أدت إليه من توفير أعداد متزايدة من قوة العمل، إضافة إلى الاختلالات الهيكلية الأخرى ممثلة في عدم كمال الأسواق وسيطرة الاحتكارات أو الشركات متعددة الجنسية على السوق، إلى جانب الخلل في هيكل الإنتاج بسبب تراجع الأهمية النسبية للقطاع السلعي وتنامي دور الاقتصاد الرمزي وما أدى إليه من ارتفاع في معدلات التضخم بصفة مستمرة (البحيصي، 2018، الصفحات 33-52).

أما في البلدان النامية فإن مشكلة الركود التضخمي تختلف أسبابها عما سبق، وهي تكمن في الاختلالات الهيكلية التي تتصل باختلال الهيكل الإنتاجي، أي الأهمية النسبية المرتفعة

لقطاعات ونشاطات محددة في توليد الناتج والدخل، الاختلال في سوق العمل، والاختلال في الميزان التجاري (الساعدي والتميمي، 2017، ص97).

## المحور الثاني

### نشأة وتطور ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد الجزائري

اتبعت الجزائر عددا من السياسات الاقتصادية خلال الفترة (1980-2019)، انعكست آثارها على جميع المتغيرات الاقتصادية بما فيها التضخم والبطالة. وعليه سنحاول تتبع تطور هذين المتغيرين والبحث عما إذا عانى الاقتصاد الجزائري من مشكلة الركود التضخمي، ومن ثم الإحاطة بالأسباب والاختلالات الهيكلية التي أدت إلى ذلك.

#### 1. مؤشر الركود التضخمي في الاقتصاد الجزائري

للتعرف على حقيقة الأداء في الاقتصاد الجزائري ومدى تعرضه لظاهرة الركود التضخمي خلال فترة الدراسة، يمكن تتبع أربعة متغيرات أساسية هي، البطالة والتضخم ومؤشر الركود التضخمي والناتج المحلي الإجمالي.

#### الجدول رقم: (1) مؤشر الركود التضخمي في الجزائر خلال الفترة (1980-2019)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (%)	التضخم (%)	البطالة (%)	مؤشر الركود التضخمي (%) stag = inf + un	أسعار النفط (دولار للبرميل)
1980	0,8	9,52	15,8	25,32	35,52
1981	3	14,65	15,4	30,05	34
1982	6,4	6,54	15	21,54	32,38
1983	5,4	5,97	14,3	20,27	29,04
1984	5,6	8,12	16,54	24,66	28,2
1985	3,7	10,48	16,9	27,38	27,01
1986	0,4	12,37	18,36	30,73	13,53
1987	0,7-	7,44	20,06	27,5	17,73
1988	1-	5,91	21,06	26,97	14,24
1989	4,4	9,30	17,64	26,94	17,31
1990	0,8	16,65	21,26	37,91	22,26
1991	1,2-	25,89	20,60	46,49	18,62
1992	1,8	31,67	24,38	56,05	18,44
1993	2,1-	20,54	26,23	46,77	16,33
1994	0,9-	29,05	27,74	56,79	15,53
1995	3,8	29,78	31,84	61,62	16,86
1996	4,09	18,68	28,61	47,29	20,29
1997	1,1	5,73	25,43	31,16	18,86

**الركود التضخمي في الجزائر دراسة اقتصادية تحليلية للفترة (1980-2019)**

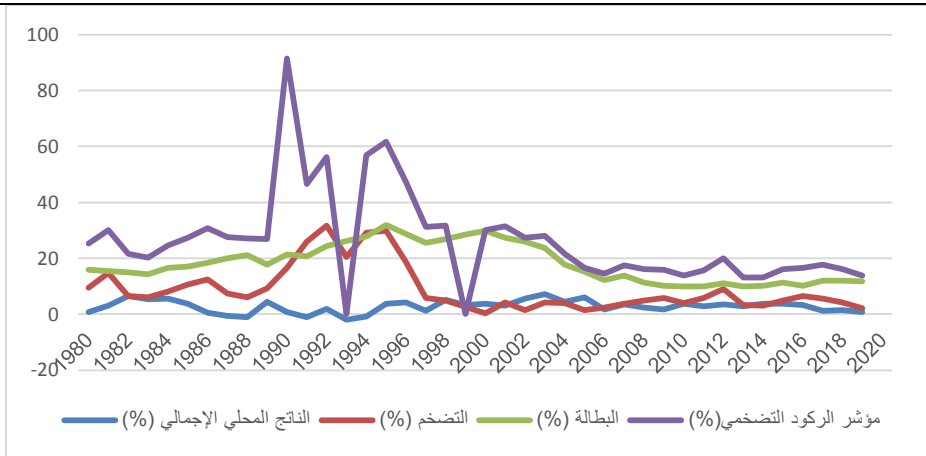
12,28	31,75	26.80	4,95	5,1	1998
17,44	31.00	28.36	2,64	3,2	1999
27,6	30,11	29.77	0,34	3,8	2000
23,12	31,51	27.29	4,22	3	2001
24,36	27,31	25.89	1,42	5,6	2002
28,1	27,99	23.72	4,27	7,2	2003
36,05	21,61	17.65	3,96	4,3	2004
50,59	16,65	15.27	1,38	5,9	2005
61	14,58	12.27	2,31	1,7	2006
69,04	17,47	13.79	3,68	3,4	2007
94,1	16,19	11.33	4,86	2,4	2008
60,86	15,9	10.16	5,74	1,6	2009
77,4	13,87	9.96	3,91	3,6	2010
107,4	15,66	9.96	5,7	2,9	2011
109,55	19,86	10.97	8,89	3,4	2012
105,94	13,07	9.82	3,25	2,8	2013
96,29	13,12	10.20	2,92	3,8	2014
53	15,98	11.20	4,78	3,7	2015
45	16,58	10.19	6,39	3,2	2016
54	17,58	11,99	5,59	1,3	2017
71,3	16,15	11.88	4,27	1,4	2018
62,4	13,7	11,7	2	0,8	2019

**المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: بيانات البنك الدولي**

- الديوان الوطني للإحصائيات: <http://www.ons.dz/IMG/pdf/IPC1969-2015.pdf>.
- النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر رقم 48 ديسمبر 2019.
- OPEC oil price annually 1960-2019".(Jan 2, 2020). consulté le 16/08/2020 sur: <https://www.statista.com/statistics/262858/change-in-opec-crude-oil-prices-since-1960/>

\* تم الاعتماد على معدل التضخم المحسوب من الرقم القياسي لأسعار المستهلكين.

**الشكل رقم (2): تطور معدل البطالة، معدل التضخم، مؤشر الركود التضخمي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1980-2019). (%)**



**المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (1).**

نلاحظ من خلال الشكل رقم (2) ومعطيات الجدول رقم (1) أن:

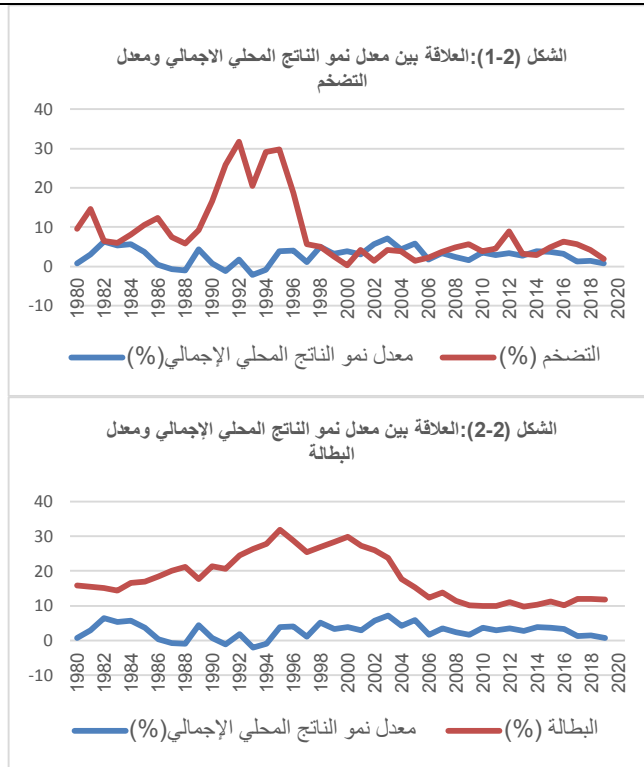
- معدل البطالة في الاقتصاد الجزائري قد اتجه نحو التصاعد بشكل مستمر خلال الفترة (1980-2000) حيث ارتفع من 17,1٪ كمتوسط للفترة (1980-1989) إلى 26,45٪ كمتوسط للفترة (1990-2000)، ليعرف بعدها تراجعاً من 17,84٪ كمتوسط للفترة (2001-2009) إلى 10,78٪ كمتوسط خلال الفترة (2010-2019). لكن رغم هذا التراجع فإن معدل البطالة لم ينخفض إلى المعدل الطبيعي طوال فترة الدراسة، بحيث كان أثره واضحاً على معدل الركود التضخمي.
- اتجهت معدلات التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1996-1998) نحو التصاعد، حيث ارتفع معدل التضخم من 9,3٪ كمتوسط للفترة (1980-1989) إلى 24,60٪ كمتوسط للفترة (1990-1996) ليعرف تراجعاً محسوساً خلال باقي الفترة، بفضل تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي خلال فترة التسعينيات.
- نلاحظ أيضاً أن العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة طوال فترة الدراسة علاقة متذبذبة وغير مستقرة، وهو ما ينفي العلاقة التبادلية بينهما حسب منطق "فليبس".
- بالنسبة لمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي فقد تميز بالتذبذب طوال فترة الدراسة، إذ بلغ معدل النمو 2,8٪ كمتوسط لفترة الثمانينيات، لينخفض إلى 1,57٪ كمتوسط خلال التسعينيات، ليشهد بعدها نوعاً من التحسن خلال العشريتين الأولى والثانية من القرن الحالي، 3,89٪ و 2,37٪ على التوالي نتيجة لتطبيق عدة برامج تنموية.
- رغم تجاوز معدلات الركود التضخمي المحسوبة المعدل 8٪ طوال فترة الدراسة، إلا أننا لا نستطيع القول بأن الاقتصاد الجزائري كان يعاني من الركود التضخمي خلال هذه الفترات جميعاً دون الأخذ في الاعتبار معدلات التضخم والبطالة المناظرة.
- عانى الاقتصاد الجزائري من مشكلة الركود التضخمي خلال سنوات مختلفة من فترة الدراسة (1980-2019)، غير أن ما يميز هذه السنوات أنها غير متلاحقة خاصة بعد سنة

1998 وحتى سنة 2019، مما يدل على وجود خلل في السياسات الاقتصادية الكلية المتبعة لمواجهة هذه الظاهرة.

- في ضوء الملاحظات السابقة، نستطيع القول بأن الفترة التي يمكن أن توصف بالركود التضخمي في الاقتصاد الجزائري هي الفترة (1980 - 1998) كاملة، والسنوات 2001، 2003، 2008، 2009، 2011، 2012، والفترة (2015-20018)، حيث نلاحظ التصاعد في معدلات التضخم ومعدلات البطالة وانخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، كما أن كلا من معدل البطالة ومعدل التضخم قد فاق 4٪.
- تعدّ السنوات 1999-2000-2002، الفترة (2004-2007)، والسنوات 2010، 2013، 2014، 2019 فترات بطالة وليست فترات ركود تضخمي، على اعتبار أن معدل التضخم أقل من المعدل الطبيعي أي أقل من 4٪ الذي يمكن قبوله لأنه لا يشكل خطرا على الاقتصاد.
- إن سلوك كل من معدل البطالة ومعدل التضخم غير مرتبط بمراحل الدورة الاقتصادية، إذ نلاحظ من خلال الشكل رقم (3) أن الارتفاع في معدلات التضخم لا يتزامن مع ارتفاع معدل النمو في الكثير من الفترات. والعكس بالنسبة لمعدلات البطالة حيث نلاحظ وفي الكثير من السنوات أن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي لا يتزامن مع الانخفاض في معدلات البطالة، وهذا ما يؤكد أن الاقتصاد الجزائري يعاني من اختلالات هيكلية وفشل السياسات الاقتصادية المنتهجة (النقدية والمالية) لاحتواء مشكلتي البطالة والتضخم، لتعرف الأوضاع بعض التحسن مع مطلع الألفية الثالثة وحتى سنة 2019.

الشكل رقم (3): العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي وكل من معدل التضخم ومعدل البطالة خلال

الفترة (1980-2019)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (1)

## 2. تحليل تطور معدلات التضخم والبطالة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1980-2019)

يمكن تتبع تطور كل من معدل التضخم ومعدل البطالة لمعرفة أهم الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري التي جعلته عرضة لمشكلة الركود التضخمي، وذلك وفق مرحلتين تبعا لتطور مؤشر الركود التضخمي.

### أ. المرحلة الأولى (1980-1998)

هي فترة ركود تضخمي، تميزت بارتفاع معدلي التضخم والبطالة بنسب تفوق 4٪، وأن مجموعهما لكل سنة يفوق 8٪، وهو ما شكل مأزقا حقيقيا للسلطات وبخاصة في ظل التقلبات الحادة في أسعار المحروقات.

فمن خلال معطيات الجدول رقم (1) نلاحظ ارتفاع معدلات التضخم مع بداية الثمانينيات من القرن الماضي، لتتراجع بعدها خلال الفترة (1982-1984) بسبب نظام تحديد الأسعار. وقد عاد معدل التضخم للارتفاع من جديد ليبلغ ذروته في سنتي 1985 و1986، بمعدل 10,48٪ و12,37٪ على التوالي، بسبب الاختلالات التي أحدثها جهاز التنظيم المركزي للأسعار، إضافة إلى الإصدار النقدي لمواجهة عجز الميزانية نتيجة انهيار أسعار النفط سنة 1986.

وانطلاقا من سنة 1990 شهدت معدلات التضخم مستويات مرتفعة جدا خاصة في الفترة (1990-1995)، حيث انتقلت من 9,3 ٪ سنة 1989 إلى 29,78 ٪ سنة 1995، وذلك تزامنا مع

توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق الحر وما ميزه من تحرير للأسعار، وخصوصة المؤسسات، والتخفيض الكبير في قيمة الدينار الجزائري وما ترتب عنه من ارتفاع أسعار السلع المستوردة. إضافة إلى التوسع في الإصدار النقدي بهدف تمويل عجز الميزانية، وانتهاج سياسة نقدية ومالية توسعية عن طريق زيادة الانفاق الحكومي (سلامي، 2015، ص33). وبعد استقرار الأوضاع الاقتصادية بدأ معدل التضخم في الانخفاض ليبلغ %4,95 سنة 1998، في إطار برنامج التعديل الهيكلي وما تبعه من سياسة تقشفية وتعديل الأسعار وتخفيض عجز الموازنة العامة إلى مستويات معقولة (بن علي، عبد العزيز، 2008، الصفحات 34-35).

في المقابل، نلاحظ ارتفاع معدلات البطالة التي تجاوزت %10 طوال الفترة (1980-1998)، رغم أن هذه الفترة تميزت في بدايتها بكثافة الاستثمارات العمومية نتيجة ارتفاع أسعار البترول. وابتداء من سنة 1986 ارتفعت معدلات البطالة بشكل كبير حيث انتقلت من %16,9 سنة 1985 إلى %29,77 سنة 2000، وهذا راجع إلى الأزمة الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الجزائري نتيجة انهيار أسعار النفط، وعجز أغلب المؤسسات العمومية وعدم قدرتها على إحداث المزيد من مناصب العمل. إضافة إلى سياسة تسريح العمال في إطار عمليات الخصخصة التي اعتمدها الدولة تحت مشروعية صندوق النقد الدولي (جليط، 2016، ص208)، وتخفيض الإنفاق العام رغم أهميته في رفع معدلات الطلب ومن ثم خلق فرص الشغل. والملاحظ أيضا خلال هذه الفترة، أنه رغم بعض النتائج الإيجابية المحققة خاصة من زاوية مكافحة التضخم، إلا أن انفصال السياسة الاقتصادية عن السياسة الاجتماعية ترتب عنه تفاقم مشكلة البطالة.

### ب. المرحلة الثانية (1999-2019)

من خلال الجدول رقم (1) نلاحظ أن هناك تراجعاً في مؤشر الركود التضخمي خلال الفترة (1999-2019) مع بعض التذبذبات التي تقطع المسار التنازلي، وذلك بسبب التراجع في كل من معدلات البطالة ومعدلات التضخم خلال هذه الفترة. ورغم أن مؤشر الركود التضخمي أكبر من %8 وأن معدلات البطالة تفوق %9، إلا أن هذا لا يعني أن الجزائر عانت من الركود التضخمي طوال هذه الفترة، حيث نلاحظ أن معدلات التضخم سجلت خلال بعض السنوات مستويات منخفضة (أقل من 4 بالمائة).

لقد تميزت هذه المرحلة في بدايتها بارتفاع أسعار المحروقات ودخول الاقتصاد في وضعية مالية مريحة، مما مكن من التخلص من عبء المديونية والتحكم التدريجي في معدل التضخم الذي عرف أدهى مستوياته سنة 2000 حيث قدر بـ %0,3. لكن سرعان ما عاد معدل التضخم للارتفاع مباشرة سنة 2001 ليبلغ %4,2، ومرد ذلك ارتفاع نمو الكتلة النقدية وإطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي سنة 2001. وابتداء من سنة 2006 أخذت معدلات التضخم في الارتفاع من جديد بعد إطلاق برنامج ثان وهو البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، حيث نجم عنه زيادة حجم النفقات العامة التي ضاعفت من عجز الموازنة العامة (ريحان وهوام، 2014، ص233). وفي سنة 2011 ارتفع معدل التضخم إلى %5,7 بسبب الزيادة في حجم الكتلة النقدية،



والزيادة المعتبرة في الأجور الذي ترتب عنها صدمة جديدة للطلب أدت إلى ارتفاع الأسعار بسبب عدم مرونة العرض لعديد المواد الاستهلاكية (Banque d'Algérie, Mai 2012, pp 33-36). وفي سنة 2012 تفاقم معدل التضخم ليبلغ المعدل الأكثر ارتفاعا للعشرية والمقدر بـ 8,89٪، بسبب زيادة الكتلة النقدية التي تفسر 84٪ من التضخم (Banque d'Algérie, juillet 2013, p36)، ليعرف بعدها تراجعاً كبيراً بتسجيله لمعدل 2,92٪ سنة 2014. وخلال الفترة (2015-2018) وهي الفترة التي أعقبت انهيار أسعار النفط في جوان 2014، ارتفعت معدلات التضخم لتبلغ 6,39٪ سنة 2016، كنتيجة لتدهور معدلات التبادل التجاري والسماح بانخفاض قيمة الدينار بـ 25٪ بغرض الحد من الواردات وتقليل الضغوط على الاحتياطات (مرغيت، دت، ص5)، لينخفض بعدها معدل التضخم إلى 2٪ سنة 2019.

وفي المقابل، عرفت معدلات البطالة انخفاضا محسوسا خلال هذه المرحلة حيث انتقلت من 29,77٪ سنة 2000 إلى 10,2٪ سنة 2014 وهو مؤشر إيجابي لم تعرفه الجزائر منذ الاستقلال (جليط، 2016، ص209)، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع أسعار المحروقات التي سمحت بتنفيذ عدة برامج تنموية. إلى جانب قيام الدولة خلال هذه المرحلة بإنشاء مجموعة من الأجهزة الخاصة بعملية التشغيل (كعوان، 2017، ص149). إلا أن ما تجدر الإشارة إليه هو أن معدلات البطالة كانت دائما أعلى من 4٪.

## المحور الثالث

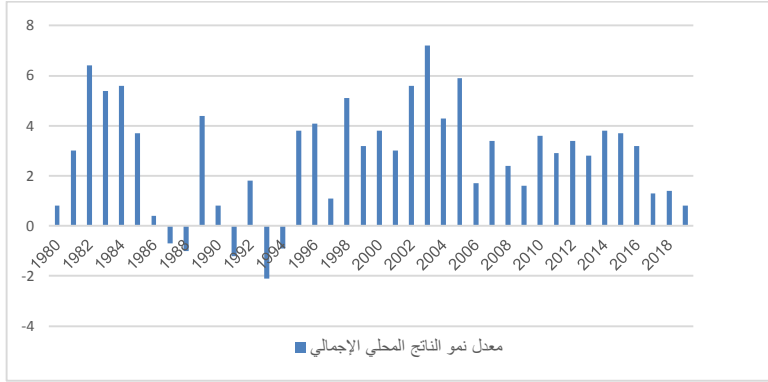
### أسباب الركود التضخمي في الاقتصاد الجزائري

بناء على ما سبق توصلنا إلى أن الاقتصاد الجزائري قد عانى من مشكلة الركود التضخمي خلال الفترة (1980-2019)، ولعل أهم الأسباب والاختلالات الاقتصادية المسببة لهذه الظاهرة التي استخلصناها من خلال التحليل السابق ما يأتي:

#### 1. تدني معدلات النمو الاقتصادي

تميز الاقتصاد الجزائري خلال العقود الأربعة المنصرمة بتذبذب معدلات النمو الاقتصادي، إذ بلغ متوسط معدل النمو خلال فترة الثمانينيات 2.8٪، و1.57٪ خلال فترة التسعينيات، ليعرف بعض التحسن خلال العقد الأول من القرن العشرين ليبلغ 3.89٪، ويتراجع مرة أخرى إلى 2.37٪ خلال العشرية الأخيرة، وهي معدلات منخفضة بالنظر إلى الإمكانيات الكبيرة التي تمتلكها الجزائر.

الشكل رقم (4): تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2019)(%)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (1)

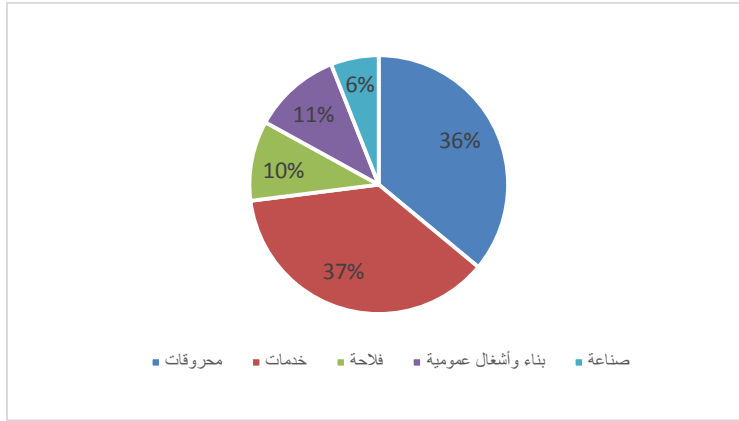
إن تطور معدل نمو الناتج المحلي في الجزائر يتأثر كثيرا بالصدمات الخارجية وبالتحديد صدمات أسعار النفط، حيث إن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى ارتفاع الإيرادات وبالتالي زيادة الإنفاق على مختلف المشاريع الاستثمارية، ومن ثم زيادة الناتج المحلي الإجمالي وزيادة التشغيل. وفي المقابل، يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى انخفاض الإيرادات الحكومية، وتراجع الإنفاق العام وتقلص المشاريع الاستثمارية، وبالتالي التراجع في النمو الاقتصادي وفي نمو العملة. أي أن تقلبات أسعار النفط تحدث في الاقتصاد دورة مزدوجة من الازدهار والانكماش (عزاوي وسايح، 2008، ص7). فمثلا، نجم عن ارتفاع أسعار النفط في بداية الثمانينيات ارتفاع في معدل النمو الاقتصادي الذي بلغ 6,4٪ بحلول سنة 1982، ليتراجع بعدها ويبلغ أدنى مستوياته سنة 1988 (-1,1٪) إثر أزمة انهيار أسعار النفط سنة 1986.

2. اختلال الهيكل الإنتاجي

يتميز الاقتصاد الجزائري باختلال هيكله الإنتاجي، إذ يهيمن قطاع النفط والغاز الطبيعي على الصناعة الجزائرية من ناحيتين: فمن الناحية الأولى، يعد قطاع النفط والغاز أكبر قطاع صناعي بلغ متوسط نسبة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي 36٪ خلال الفترة (1997-2018)، كما يظهر ذلك من خلال الشكل رقم (5). ومن الناحية الثانية، فإن الإيرادات الناجمة عن تصدير النفط والغاز والمنتجات ذات الصلة تمثل المصدر الرئيس للرأسمال الاستثماري للصناعات الأخرى (الاقتصاد في الجزائر، جوان 2020)، وأن الاعتماد على قطاع المحروقات وإيراداته لتمويل التنمية تنتج عنه موجات تضخمية ناتجة عن تقلبات في أسعار النفط.

الشكل رقم (5): يوضح متوسط مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للفترة

(2018-1997)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير البنك المركزي للسنوات (2018-2000) والنشرة

الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر رقم 48 ديسمبر 2019.

نلاحظ أيضا من خلال الشكل رقم(5) ارتفاع الوزن النسبي لقطاع الخدمات خلال الفترة (2018-1997) حيث قدرت حصتها من الناتج بـ37٪، وهذا راجع إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري كونه اقتصاد ريعي يكون فيه توظيف عوائد النفط بتضخيم الجهاز الإداري الحكومي (مهديد، عمرة، 2018، ص1175). في المقابل نلاحظ انخفاض متوسط نسب مساهمة باقي قطاعات الاقتصاد (صناعة و فلاحة و بناء وأشغال عمومية) في تكوين الناتج المحلي الذي قدر بـ 6٪، 10٪، 11٪ على التوالي. وهذا الاختلال في الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الوطني ساهم بشكل كبير في ارتفاع معدلات البطالة، حيث لم توفر الصناعات المهيمنة المعتمدة على المحروقات فرص عمل كافية، فمعظمها مشاريع ذات تقنية عالية تتطلب عددا قليلا من العمال. وفي المقابل عجزت باقي القطاعات (التي تتسم بقابليتها على استيعاب الأيدي العاملة) عن استيعاب عدد الداخلين الجدد إلى سوق العمل، بسبب ضعف الاستثمار فيها.

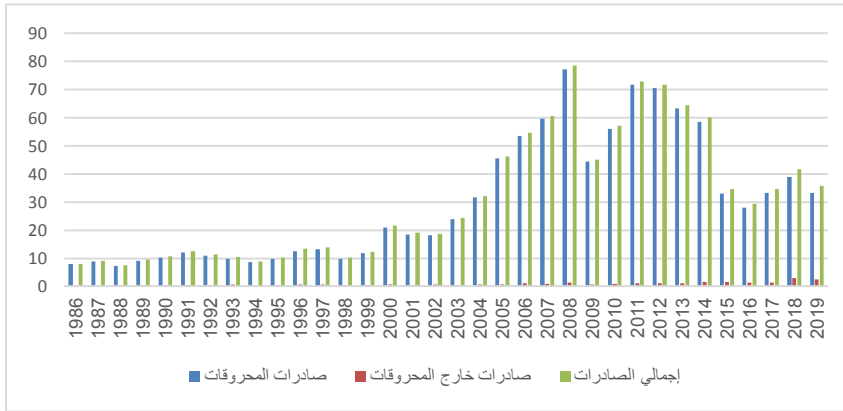
### 3. الهيكل السلمي للصادرات والواردات

يتكون الجزء الأكبر من الصادرات الجزائرية من المحروقات، مما يجعل الاقتصاد الجزائري ذا حساسية مرتفعة للتضخم. فإذا تدهورت أسعار المحروقات، فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع عجز الموازنة، مما يدفع الدولة إلى زيادة الإصدار النقدي أو الاقتراض، وهو ما يولد ضغوطا تضخمية. كما أن الدولة قد تضطر إلى وضع قيود على الاستيراد، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار في الداخل. كما قد تلجأ الدولة إلى تنشيط صادراتها عن طريق تخفيض قيمة العملة المحلية، وهو

ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات، وبالتالي ارتفاع أسعار السلع التي تدخل فيها عناصر الإنتاج المستوردة، وكل هذا يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

وفي المقابل، يترتب على ارتفاع أسعار الصادرات زيادة إيرادات الدولة، فيزداد الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي، وبالتالي تتجه الأسعار للارتفاع، خاصة وأن زيادة حصة صادرات المحروقات لا يستغل من طرف الجهاز الإنتاجي المحلي بل يوجه الجزء الأكبر منه إلى الخارج. ويظهر ذلك من خلال تزايد قيمة الواردات، فمثلا انعكس التطور الإيجابي لصادرات المحروقات مع بداية العشرية الأولى من القرن الحالي إلى تزايد قيمة الواردات بنسبة 42,09٪ خلال الفترة (2001-2014)، وهو ما يترجم أن نسبة كبيرة من الطلب الكلي المتولد خلال البرامج التنموية الثلاثة قد تم تلبيتها من القطاع الخارجي عبر الواردات، وهو ما يعني ضياع عديد فرص الإنتاج والمداخيل والتوظيف (حيدوشي ومعيل، 2017، ص335).

#### الشكل رقم (6): هيكل صادرات الجزائر خلال الفترة (1986-2019) (مليار دولار)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: تقارير بنك الجزائر للسنوات (2002-2018)

-النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، 2019.

- إحصائيات المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات C.N.I.S.

يظهر من الشكل رقم (6) أن التجارة الخارجية للجزائر قائمة على تصدير منتج وحيد هو المحروقات. كما أن نسبة الصادرات خارج المحروقات ضعيفة جدا، وهو ما يعكس ضعف درجة التنوع في هيكل الصادرات، والاعتماد على الصادرات النفطية في توفير العملة الأجنبية. أما بالنسبة للواردات فإن القسم الأعظم منها هي سلع استهلاكية ضرورية، لا يمكن الاستغناء عنها وبالتالي فإن ارتفاع الأسعار العالمية للواردات سينتج ضغوطا تضخمية. كما أن

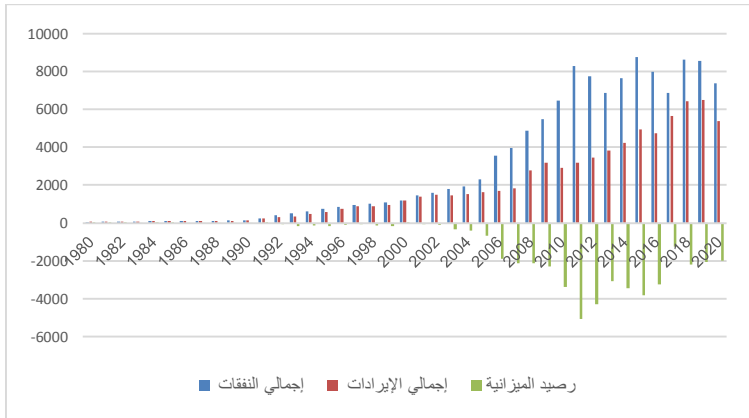
ارتفاع أسعار المنتجات نصف المصنعة والمعدات الصناعية، يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج والاستثمار بالداخل مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات المحلية.

خلاصة القول، إن التخصص في إنتاج وتصدير المحروقات يؤدي إلى انبعاث موجات تضخمية، كما يؤدي إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي وإلى تدني دور القطاعات غير النفطية في الجزائر، وهو ما يطلق عليه بالمرض الهولندي (The Dutch Disease).

#### 4. زيادة النفقات العامة وتمويل عجز الموازنة العامة

يعد عجز الموازنة من أكبر التحديات التي تواجه الحكومة الجزائرية، وتعود أسبابه بشكل أساسي إلى ضعف إيرادات الدولة ومحدوديتها مقابل التزايد المستمر في النفقات العامة، مما يولد الضغوط التضخمية. فالحكومة تلجأ إلى تغطية عجز الموازنة من خلال التمويل بالعجز عن طريق الإصدار النقدي مما يؤدي إلى زيادة العرض النقدي وبالتالي زيادة الضغوط التضخمية في الاقتصاد، أو عن طريق الدين العمومي وفائض الجباية البترولية في ظل عدم فعالية النظام الجبائي (ميخايف، 2016-2017، ص 187).

#### الشكل رقم (7): تطور رصيد الميزانية في الجزائر خلال الفترة (1980-2020) (مليار دينار)

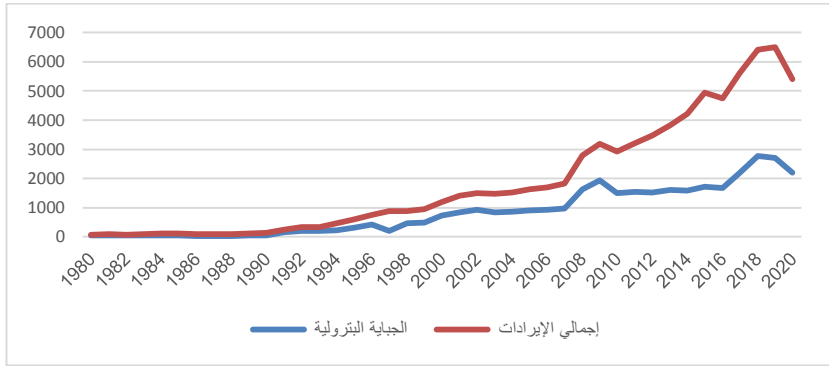


#### المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قوانين المالية للسنوات (2020-1980).

ما يلاحظ من خلال الشكل رقم (7) أن الموازنة العامة قد سجلت عجزا سنويا متواصلا انطلاقا من النصف الثاني من الثمانينيات تزامنا مع انهيار أسعار النفط سنة 1986، ليتعمق العجز أكثر انطلاقا من سنة 2002. ويعود السبب في تعمق العجز إلى انخفاض الإيرادات الكلية مقارنة بحجم النفقات نتيجة للسياسة التوسعية التي انتهجتها الجزائر، من خلال تنفيذ عدة برامج تنمية كبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) و البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) و البرنامج الخماسي (2010-2014). وقد استمر العجز رغم توجه الحكومة نحو ترشيد النفقات.

الشكل رقم (8): تطور الإيرادات العامة وإيرادات الجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة

(2020-1980) (مليار دينار)



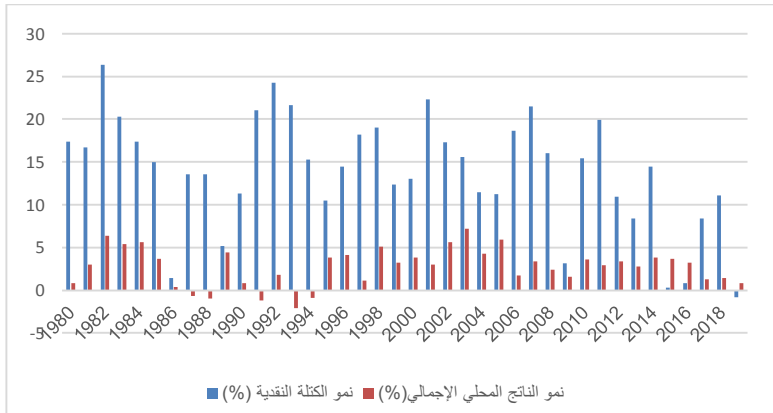
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قوانين المالية للسنوات (2020-1980).

يظهر الشكل رقم (8) أن تطور الإيرادات العامة يتبع سلوك تطور إيرادات الجباية البترولية، حيث مثلت هذه الأخيرة حوالي 43% من الإيرادات العامة كمتوسط خلال الفترة (2008-2020)، مما يؤثر على التبعية الكبيرة لبرامج الميزانية العامة واعتمادها على عائدات المحروقات.

### 5. الإفراط في التوسع النقدي

تميزت عملية الإصدار النقدي في الجزائر بعدم التزام الحيطنة والحذر، إذ تطلب تنفيذ البرامج التنموية المسطرة من طرف الدولة الجزائرية أموالا كثيرة، في الوقت الذي لم تحقق فيه استثمارات إنتاجية حقيقية، الأمر الذي كان من شأنه أن يدفع بالأسعار نحو الارتفاع.

الشكل رقم(9): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (جانفي 1980-سبتمبر 2019)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: - بيانات البنك

الدولي <https://data.albankaldawli.org/country/DZ>

## - المنشورات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر للسنوات 2018 و2019.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (9) وجود فجوة وفارق كبير بين معدل نمو الكتلة النقدية ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي طوال فترة الدراسة، باستثناء سنتي 2015، 2016، وذلك بسبب انهيار أسعار النفط وما ترتب عنه من تراجع إيرادات صادرات المحروقات من العملة الصعبة التي تشكل أهم مقابلات الكتلة النقدية. وهذا الفارق يؤكد أن الزيادة في الكتلة النقدية لا تقابلها زيادة حقيقية في حجم الناتج، وهو ما شكل سببا مباشرا لظهور الضغوط التضخمية.

## 6. أزمة المدفوعات الخارجية

عرفت الجزائر هذه المشكلة مع بداية الثمانينيات، وبدأت تظهر جليا مع انخفاض أسعار البترول سنة 1986، إضافة إلى تأثير خدمات الديون والشروط القاسية التي فرضتها المؤسسات المالية الدولية بموجب برامج الإصلاح والإنعاش الاقتصادي التي تميزت بارتفاع التكلفة الاجتماعية وما صاحبها من تسريح للعمال، مما أدى إلى تراجع معدلات التشغيل وارتفاع كبير في معدلات البطالة (صالي، 2015-2016، ص262).

## الجدول رقم (2): تطور المديونية الخارجية للجزائر للفترة (1980-2018) (مليار دولار)

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
الدين الخارجي	19,363	18,370	17,639	16,367	15	18,26	22,649	24,44	26,1	27,24
السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الدين الخارجي	28,15	28,48	27,35	26,27	30,24	33,05	33,65	30,9	30,69	28,20
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الدين الخارجي	25,46	22,75	23,05	23,77	22,42	17,09	5,91	6,13	6,24	7,42
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
الدين الخارجي	7,26	6,06	5,51	5,24	5,52	4,67	5,46	5,70	5,71	

المصدر: بيانات البنك الدولي <https://data.albankaldawli.org/country/DZ>

كما كان لتفاقم حجم المديونية أثر كبير على المستوى العام للأسعار، ذلك أن معظم هذه الديون وجهت إلى مشاريع استثمارية ذات إنتاجية ضعيفة، فضلا عما يترتب عنها من زيادة حجم وأسعار الواردات، الأمر الذي يضعف القوة الشرائية لهذه الديون ويزيد من حدة التضخم المستورد، إضافة إلى الشروط القاسية للاقتراض التي زادت من تكلفة المشاريع الاستثمارية (ميخالييف، 2016-2017، ص196).

## 7. سياسة تخفيض قيمة الدينار

كانت سياسة التخفيض قبل سنة 1986 فكرة مرفوضة، لكن مع العجز الداخلي والخارجي للاقتصاد الوطني، ومع التوقف عن الدفع الذي أعلن في 6 أفريل 1994، وانغلاق أسواق رؤوس الأموال في وجه الجزائر، رغم سلسلة الإصلاحات الاقتصادية، هذا ما دفع لقبول فكرة التخفيض المقترحة من طرف صندوق النقد الدولي، وتبني برنامج التصحيح الهيكلي كوسيلة لإيجاد القيمة الحقيقية للدينار الجزائري، وإعادة الثقة فيه والوصول إلى توازن خارجي من خلال تحقيق تقارب بين الأسعار المحلية والدولية (لعروق، 2004-2005، ص161).

### الجدول رقم (3): تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي في الفترة (1980-2018)

1989	1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	السنوات
7,60	5,91	4,84	4,70	5,02	4,98	4,78	4,59	4,31	3,83	سعر الصرف
1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	السنوات
66,57	58,73	57,70	54,74	47,66	35,05	23,34	21,83	18,47	8,95	سعر الصرف
2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنوات
72,64	64,58	69,29	72,64	73,27	72,06	77,39	79,68	77,21	75,25	سعر الصرف
	2018	2017	2016	2015	2014	2013	1012	2011	2010	السنوات
	116,62	110,96	109,47	100,69	80,57	79,36	77,53	72,93	74,38	سعر الصرف

المصدر: بيانات البنك الدولي <https://data.albankaldawli.org/country/DZ>

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار <http://www.andi.dz/index.php>

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3) الارتفاع المستمر في سعر صرف العملة الوطنية طوال فترة الدراسة، وهنا تجدر الإشارة إلى أن تخفيض قيمة العملة في الاقتصاد الجزائري ينعكس سلبا على الوضعية الاقتصادية والمالية من خلال زيادة حدة التضخم نتيجة ارتفاع أسعار الواردات، خاصة وأن قسما كبيرا منها من المواد الاستهلاكية الضرورية.

### 8. النمو الديمغرافي والاختلال في سوق العمل

أدت الزيادة السكانية إلى تزايد عروض طالبي العمل في سوق العمل الجزائرية، حيث عرفت الجزائر في الفترة (1962-1985) تضاعفا لعدد سكانها مع معدل نمو سكاني تجاوز 3٪، وهو من بين أكبر المعدلات آنذاك، لتصبح بذلك المسألة السكانية من خلال تزايد عدد السكان مع عدم وجود سياسة واضحة لامتصاص نسبة التزايد، تشكل عقبة في استقرار وتوازن سوق العمل بالجزائر. (صالي، 2015-2016، ص261) وهو ما يأتي ضمن تحليل المدرسة الهيكلية لتفسير مشكلة البطالة.

### 9. الارتفاع في تكاليف الإنتاج

عند محاولة رصد التغيرات في تكاليف الإنتاج نعتمد على عنصرين أساسيين هما: ارتفاع الأجور وتكلفة مستلزمات الإنتاج، وبما أن الأجور تمثل المصدر الأساسي لاستهلاك العائلات، فإن حصول أي زيادة في كتلة الأجور من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الكلي، وأن أي زيادة في



الأجور لا تقابلها زيادة في الإنتاج الحقيقي (زيادة في العرض)، ستؤدي إلى حدوث ما يسمى بالفجوة التضخمية (يحيى، 2014، ص86). فارتفاع الأجور يعد من أهم العناصر المساهمة في زيادة التكاليف في الاقتصاد الجزائري بنسبة تتراوح بين 40٪ و90٪ من تكاليف الإنتاج التي تتحملها المؤسسة، ولعل المصدر الأساسي لهذه الزيادة في الأجور هو الفوائض النفطية. ومن العوامل الدالة على انخفاض الإنتاجية في الجزائر هو اتجاه إنتاج السلع والخدمات نحو الانخفاض، في حين تتجه الأجور نحو الارتفاع والتي تتحول فيما بعد إلى طلب إضافي لا يجد ما يقابله من السلع والخدمات، وعلى سبيل المثال نلاحظ انخفاض إنتاجية العمل التي تقاس بالنواتج غير النفطية لكل عامل بنسبة 2,3٪ بين عامي 1997 و2004، في حين ارتفع متوسط الأجور الحقيقية بنسبة 14٪ خلال الفترة نفسها، مما يشير إلى أن الأجور كانت تنمو بسرعة أكبر مقارنة بنمو إنتاجية العمل وتباطؤ الطلب على العمل. (ميخالييف، 2016-2017، ص180)

### خاتمة ونتائج الدراسة

بعد دراستنا لظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد الجزائري وأهم الاختلالات الهيكلية التي عانى منها خلال الفترة (1980-2019) من خلال البيانات والمعلومات المتاحة، وبالاعتماد على مؤشر الركود التضخمي، تم التوصل إلى جملة من **النتائج**، أهمها:

- يعدّ تفسير ظاهرة الركود التضخمي محل خلاف كبير وعميق فيما بين المدارس الاقتصادية المختلفة، ولعل هذا التباين في الآراء يجعل من الصعب تحديد الأسباب الكامنة وراء حدوثها دون دراسة متأنية للاقتصاد الذي يعاني منها.
- عانى الاقتصاد الجزائري من مشكلة الركود التضخمي منذ فترة طويلة مضت، وأن فترات التضخم الركودي ليست متساوية عبر الزمن، وتختلف شدتها باختلاف الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد وعلى رأسها صدمات أسعار النفط.
- إن السبب الجوهرى لحدوث مشكلة الركود التضخمي في الجزائر راجع إلى جملة من الاختلالات الهيكلية المرتبطة أساسا بطبيعة وهيكل الاقتصاد الجزائري الذي يغلب عليه الطابع الريعي وما يتصل به من اختلال في الهيكل الإنتاجي، إلى جانب عدم التنسيق والتضارب في السياسات الاقتصادية، النقدية والمالية.
- تعدّ السياسة الإنفاقية التوسعية دون وجود استثمارات حقيقية لمقابلة الزيادة في الطلب، من أهم أسباب ارتفاع معدلات التضخم، في الوقت نفسه الذي لا تنخفض فيه معدلات البطالة.
- يؤدي التغير في عرض النقود دون أن يرافقه تغير في المعروض السلعي المحلي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، مع قلة الطلب على اليد العاملة فيحدث الركود التضخمي.
- ساهم الاختلال في الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الوطني بشكل كبير في ارتفاع معدلات البطالة، حيث لم يوفر قطاع المحروقات فرص عمل كافية، وفي المقابل عجزت باقي القطاعات عن استيعاب عدد الداخلين الجدد إلى سوق العمل بسبب ضعف الاستثمار فيها.

**وفي الأخير**، وعلى ضوء ما سبق، يمكن تقديم مجموعة من **التوصيات** التي من شأنها المساعدة في تفادي التعرض لمشكلة الركود التضخمي وعلاجها:

- عدم الاعتماد المطلق على إيرادات البترول كمصدر لتمويل برامج التنمية، مع ضرورة تخلي الحكومة عن كل مصادر التمويل التضخمي، خاصة في ظروف جمود الجهاز الإنتاجي، والعمل على جلب مصادر تمويل متنوعة ومستدامة، كالاستثمار الأجنبي المباشر.
- ضرورة القيام بإصلاحات اقتصادية هيكلية وتجنيد كافة الجهود والإمكانات المادية والبشرية؛ لتحقيق هدف التنويع الاقتصادي والتخلص من هيمنة قطاع المحروقات.
- التحكم في الواردات وخاصة من السلع الاستهلاكية، وتشجيع الصادرات خارج المحروقات، باعتبارها السبيل الوحيد لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة في ظل التقلبات الكبيرة في أسعار النفط.
- تفادي كل أوجه الإنفاق غير المنتج، وتفعيل مصادر دخل غير النفطية، مع ضرورة إصلاح النظام الجبائي بغية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية.
- إصلاح المنظومة المصرفية والمالية وتطوير سوق الأوراق المالية، لتوفير الموارد المالية بتكاليف منخفضة لتمويل الاستثمار المنتج.
- التنسيق بين السياستين المالية والنقدية، بما يضمن التحكم الفعال في حجم العرض النقدي بما يتوافق مع حجم النشاط الاقتصادي.
- العمل على إعداد قاعدة بيانات اقتصادية قوية، إذ لا يمكن إرساء استراتيجية صناعية مبتكرة تهدف إلى تطوير الصناعات خارج المحروقات والنهوض بها، دون توفر كل المعطيات التي تعكس واقعها.

## قائمة المصادر والمراجع

## أولا: المراجع باللغة العربية

1. البحيسي، محمد خليل. (2018). ظاهرة الركود التضخمي في الدول المتقدمة بين النظرية والتطبيق. مذكرة ماجستير، جامعة الأزهر. غزة.
2. الساعدي، زاهد قاسم، والتميمي، سامي عبيد. (2017). "التضخم الركودي في العراق خلال المدة (1990-2013)". مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 12(45)، الصفحات 93-122.
3. النظرية الماركسية اللينينية. (1976). الاقتصاد السياسي للرأسمالية. ترجمة ماهر عسل. موسكو: دار التقدم.
4. الشريف، ریحان، وهوام، لمياء. (2014، جوان). "دور مناخ الاستثمار في دعم وترقية تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري: دراسة تحليلية تقييمية". مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، (14)، الصفحات 223-247.
5. مجموعة مؤلفين، (02 جوان 2020) الاقتصاد في الجزائر. تم استرجاعها في 2020/08/20 من <https://fanack.com/ar/algeria/economy/#labour>
6. النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر للسنوات 2018-2019. تم استرجاعها في 2020/07/15 من [https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin\\_statistique\\_AR.htm](https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm)
7. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، على الموقع: <http://www.andi.dz/index.php>
8. المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات C.N.I.S. وزارة التجارة، إحصائيات وحصائل، تم استرجاعها في 2020/06/20 من <https://www.commerce.gov.dz/ar/statistiques/statistique-du-commerce-exterieur-1>
9. البنك الدولي، (2021)، بيانات البنك الدولي، تم استرجاعها في 2020/06/20 من <https://data.albankaldawli.org/country/DZ>
10. بن علي، بلعزوز، وعبد العزيز، طيبة. (2008). "السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2006)". مجلة بحوث اقتصادية عربية، (41)، الصفحات 27-52.
11. بونوة، سميرة. (2009-2010). علاقة متغيرات الاقتصاد الكلي بالدورات الاقتصادية في الجزائر- دراسة قياسية. مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي. الشلف.
12. جليط، الطاهر. (2016). "دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر للفترة (1980-2014)". مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، (02)03، الصفحات 199-218.

13. حيدوشي، عاشور، ومعييل ميلود. (جوان، 2017). "أثر الموارد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري". *مجلة ميلاف للبحوث والدراسات*، (05)، الصفحات 321-343.
14. زكي، رمزي. (1998). *الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة*. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
15. سيجل، باري. (1987). *النقود والبنوك والاقتصاد: وجهة نظر النقديين*. ترجمة عبد الله منصور، وعبد الرحمان عبد الفتاح. السعودية: دار المريخ للنشر.
16. سلامي، أحمد. (2015). "اختبار علاقة التكامل المشترك بين سعر الصرف ومعدلات التضخم في الجزائر- دراسة تطبيقية للفترة (1970-2014)". *مجلة أداء المؤسسات الجزائرية*، 4(7)، الصفحات 27-42.
17. صالي، محمد. (2015-2016). *تأثير البنية السكانية والتنمية الاقتصادية على تطور الشغل في الجزائر*. أطروحة دكتوراه، جامعة وهران 2. وهران.
18. عبد الكريم، سماح غانم. (2015). *التضخم الركودي في الاقتصاد السوري، أسبابه ونتائجه - دراسة تحليلية*. أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق. سوريا.
19. عوض، ابراهيم لطفي. (2002). *ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد المصري دراسة تحليلية*. جامعة الزقازيق. مصر.
20. عزاوي، عمر، وسايح، بوزيد. (11-12 مارس، 2008). *إصلاح القطاع المصرفي في الجزائر عاملا للتحديث والنمو الاقتصادي*. قدم إلى الملتقى الدولي حول: إصلاح النظام المصرفي الجزائري في التطورات العالمية الراهنة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
21. قنوني، حبيب، بن عدة، محمد، وريغي، مليكة. (2014). "البطالة والتضخم في الجزائر-دراسة العلاقة بين الظاهرتين 1990-2013". *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية*، (11)، الصفحات 121-125.
22. *الجريدة الرسمية، قوانين المالية للسنوات (1980-2020)*، تم استرجاعها في <http://www.andi.dz/index.php/ar/cadre-juridique/lois-2020/06/17>
- de-finances**
23. كنعان، علي. (2011). *النقود والصيرفة السياسية النقدية*. سوريا: جامعة دمشق.
24. كعوان، سليمان. (2017، جوان). "تحليل العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2015) في إطار السببية والتكامل المشترك". *مجلة الباحث الاقتصادي*، (07)05، الصفحات 144-162.

25. لعروق، حنان. (2004-2005). *سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي - حالة الجزائر*. مذكرة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة.
26. مهديد، عمرة. (مارس 2018). "تحليل أداء سياسة التشغيل في الجزائر للحد من ظاهرة البطالة 1990-2016". *مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية*، (9)، الصفحات 1164-1177.
27. مرغيت، عبد الحميد. (د.ت). "تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة"، الجزائر: جامعة جيجل. تم استرجاعها في 2020/07/20 من <https://www.hopital-dz.com/upload/12-2017/article/petrole.pdf>
28. هلال، جنان سليم، والجنابي، نبيل. (2010). "طروحات نظرية لدور التوقعات في تحليل منحنى Phillip". *مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية*، 12(2)، 96-121.
29. يوسف، مضر معلا يوسف. (2015). "الركود التضخمي في الاقتصاد السوري خلال الفترة 2000-2010". *مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية*، المجلد 37 (6)، الصفحات 287-307.
30. يحيى، عبد الله قوري. (2014). "محددات التضخم في الجزائر: دراسة قياسية باستعمال نماذج متجهات الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلية SVAR 1970-2012"، *مجلة الباحث*، (14)، الصفحات 83-95.

#### ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

31. Banque d'Algérie. (Mai 2012). *évolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2011*. Retrieved 15-07- 2020, from <https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport-ba-2011/rapportactivit%c3%a9-2011.pdf>
32. Banque d'Algérie. (Juillet 2013). *évolution économique et monétaire en Algérie. rapport 2012*. Retrieved 15-07- 2020, from <https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapportba2013/rapportdactivite2013.pdf>
33. Département de recherche statista, "OPEC oilpriceannually 1960-2019". (Jan 2, 2020). consulté le 16/08/2020 sur: <https://www.statista.com/statistics/262858/change-in-opec-crude-oil-prices-since-1960/>
34. Office National des Statistiques, O. N. S. (n.d.). *Evolution annuelle de l'indice général des prix à la consommation de la ville d'Alger de 1969 à 2013*. Retrieved 18-08-2020, from <http://www.ons.dz/IMG/pdf/IPC1969-2015.pdf>.

### الهوامش

1. ويليام فليبس (A.W.Phillips) (1914-1975)، اقتصادي نيوزيلاندي، من أشهر إسهاماته منحنى فليبس (Philips Curve) سنة 1958، الذي يشرح العلاقة بين تضخم الأجور والبطالة في المملكة المتحدة خلال الفترة (1861-1957)، والذي شكل مصدر نقاش واسع بين الاقتصاديين إلى يومنا هذا.